

تقرير مجلس الإدارة السّنوي للعام المالي 2013م

السادة مساهمو شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين)، تحية طيبة وبعد:

نضع بين أيديكم تقرير مجلس الإدارة السنوي للعام المالي 2013م، والمتضمن نشاطات وأعمال شركتكم خلال العام المنصرم وكذلك القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.

تأسيس ونشاط الشركة

شركة الاتصالات المتنقلة السعودية ("الشركة"، "زين"، "زين السعودية" أو "نحن") هي شركة سعودية مساهمة تأسست وفقا للقراريْن الوزارييْن رقم 176 وتاريخ 25 جمادى الأولى 1428هـ (الموافق 11 يونيو 2007م) ورقم 357 وتاريخ 28 ذي الحجة 1428هـ (الموافق 7 يناير 2008م)، والمرسوم الملكي رقم 48/م وتاريخ 26 جمادى الأولى 1428هـ (الموافق 12 يونيو 2007م)، وبموجب السجل التجاري رقم 1010246192 الصادر من الرياض في المملكة العربية السعودية بتاريخ 4 ربيع الأول 1429هـ (الموافق 12 مارس 2008)، لتعمل كمشغل ثالث مرخص له لشبكة الهاتف المتنقل في المملكة العربية السعودية لمدة خمس وعشرين سنة هجرية.

وتقدم الشركة خدمات الاتصالات المتنقلة داخل المملكة العربية السعودية، حيث تقوم بتشغيل وشراء وتأمين وتركيب وإدارة وصيانة نظم الاتصالات والنداء المتنقلة، وتستثمر المبالغ الفائضة في أوراق مالية استثمارية.

رخصة زبن

حصلت زين رسميا على رخصة المشغل الثالث للاتصالات المتنقلة في المملكة العربية السعودية من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بعد أن استكملت كافة الإجراءات المطلوبة لإطلاق أعمالها في السوق السعودية، وبعد أن قامت بتسديد كامل الرسوم المطلوبة للرخصة. وتبلغ مدة الرخصة خمسا وعشرين سنة، حيث يُسمح لشركة زين خلال هذه الفترة بتركيب وامتلاك وتشغيل الشبكات لتأمين خدمات الاتصالات المتنقلة باستخدام المقاييس التقنية للجيل الثاني والجيل الثالث من تقنيات الاتصالات المتنقلة. ويشتمل نطاق الخدمات المقدمة على خدمات الصوت والبيانات والقيمة المضافة وغيرها من الخدمات والخصائص التكميلية الأخرى. وتنص الرخصة أيضا على تقيد الشركة بالتزامات محددة تتعلق بتنفيذ الشبكة والتغطية بما في ذلك تغطية ما لا يقل عن 93% من مجمل عدد السكان خلال السنوات الخمس التي تلي عملية إطلاق الخدمة. وإضافة إلى رسوم الرخصة، يتعين على الشركة تسديد رسوم سنوية محددة طوال مدة الرخصة يتم احتسابها وفقا لمعادلة معينة، أو كنسبة مئوية من صافى الإيرادات.

نظرة على عمليات الشركة

دشنت زين عملياتها التجارية في 26 أغسطس 2008م، وذلك بعد مرور سنة من فوزها برخصة تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في المملكة. وبعد مرور خمس سنوات كاملة من التشغيل بنهاية 2013م، فقد رسخت الشركة خطواتها وعززت أداءها رغم تحديات البيئة التنافسية وبعض الضوابط المفروضة على سوق العمل. نسلط الضوء في الأقسام التالية على منجزاتنا في الجوانب التشغيلية المتمثلة بالشبكة، وتقنية المعلومات، والشئون التجارية.

الشبكة

• الطيف الترددي

تنص الرخصة التي حصلت عليها "زين" على استخدام الطيف الترددي الدولي لخدمات الجيل الثاني بنظام جي اس ام على النطاقين 900 و 1800 ميجاهيرتز، بالإضافة إلى خدمات الجيل الثالث (يو ام تي اس) على النطاق الترددي 2100 ميجاهيرتز، وخدمات شبكات الجيل الرابع LTE على النطاق 1800 ميغاهيرتز. وتواصل "زين السعودية" تعزيز خدمات إنترنت النطاق العريض لتصل إلى سرعات أعلى تمشيا مع احتياجات السوق (أعلى من 150 ميجابت في الثانية). وتستخدم الشبكة أيضا نطاقات مختلفة للترددات لتوفير تراسل رئيسي حسب احتياجات الشبكة. وعلاوة

على وصلات الميكروويف، فقد استأجرت زين أيضا خطوط ألياف بصرية وألياف ضوئية معتمة بتقنية الدي دبليو دي ام (DWDM) لتأمين وصلات تراسل رئيسية ذات سعة عالية لمساندة وصلات الميكروويف الموجودة ولتأمين الربط البيني مع مشغلي الشبكات الأخرى. وبالنسبة للتوسعات المستقبلية، فإن زين تخطط كذلك إلى توسعة التراسل بالميكروويف وتقنية الدي دبليو دي ام (DWDM) لتوصيل الخدمة إلى مدن أخرى وإلى القرى والطرق النائية.

• تقنية الشبكة

تستند القاعدة الأساسية للتقنية الخاصة بشبكة زين على أحدث المقاييس العالمية للجيل الثاني، والجيل الثالث، وخدمات النفاذ بحزم المسار السريع HSPA، والجيل الرابع LTE. وقد تم تصميم الشبكة لتأمين خدمات من الممكن الاعتماد عليها؛ حيث أنها تشتمل على مستويات عديدة من الحماية للبقاء على الشبكة في حالة تشغيل دائم دون توقف خلال ظروف الاستخدام العالي في ظروف الأعطال المختلفة. ونتيجة لذلك، قدمت شبكة زين خدمات مستقرة وموثوقة خلال ظروف الاستخدام العالي في قترات موسمي رمضان والحج. وقد مكن تصميم السعة للشبكة من استيعاب أعداد متزايدة من المشتركين، وهي قادرة على استيعاب سعة أكبر مع از دياد حصتنا من السوق مستقبلا، وذلك بفضل مرونتها العالية، إذ تتميز شبكتنا بقدرتها على التوسع والمرونة الفائقة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المشتركين وفقا للخطط التسويقية والنمو المتوقع في حصتنا السوقية لكل من الخدمات الصوتية وخدمات البيانات. فقد كانت زين هي أول مشغل في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط يقوم بإطلاق شبكة اتصالات متنقلة للجيل الرابع LTE.

• توسعة الشبكة

أطلقت "زين السعودية" خدماتها التجارية في شهر أغسطس من عام 2008، حيث أن خدمات الصوت والتراسل القائمة على تقنيات الجيل الثاني، غطت 34 مدينة تمثل 53% من سكان المملكة العربية السعودية، فيما غطت الخدمات القائمة على الجيل الثالث 43% من سكان المملكة.

واصلت "زين السعودية" خلال عام 2009 جهودها نحو بناء شبكات البيانات والاتصالات الصوتية لتغطي المزيد من المدن والطرق السريعة حيث وصلت تغطية المدن إلى 353 مدينة و 38 طريقا سريعا و هو ما يمثل 83% من سكان المملكة.

وقد واصلت "زين" أيضا بناء خدمات الاتصالات الهاتفية المتنقلة والإنترنت بالنطاق العريض، حيث غطت الخدمات الصوتية أكثر من 400 مدينة و 59 طريقا سريعا، وهو ما يخدم 92% من السكان للجيل الثاني، ويغطي 80% من السكان للجيل الثالث و 36% من سكان المملكة للجيل الرابع LTE. واشتمل النمو الذي حدث على الشبكة تأمين خدمات الاتصالات الهاتفية المتنقلة والإنترنت بالنطاق العريض وخدمات شبكات الجيل الرابع LTE في كافة المدن الكبرى.

وقد تم مع نهاية عام 2013م إنجاز المشاريع الهامة التالية:

- توسعة مشروع رمضان الذي استهدف المحافظة على الخدمات ذات الجودة العالية في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال وقت ذروة حركة الاتصالات في رمضان.
- بناء شبكة لموسم الحج تتسع لثلاثة ملايين عميل، بحيث تمكن "زين" من الحصول على حصة سوقية أعلى
 مما حصلت عليه في مواسم الحج السابقة مع سعة تقدر بثلاثة أضعاف في حركة البيانات.
- ومن أجل توفير خدمات شبكة أكثر قوة، ولتعزيز شبكتها فقد قامت "زين السعودية" بنشر شبكتها الأساسية لتقنية شبكات الجيل الرابع LTE في الدمام والرياض وجدة.
 - تحديث أنظمة الشركة باستخدام أحدث تقنيات الاستقبال والإرسال في المدن الرئيسية.

- توسعة الأسس باستخدام مفهوم تقنية بولينج (Pooling) لكفاءة أفضل.
- لتحسين جودة الشبكة على مستوى الخدمة واستقدام مؤشرات الجودة الأساسية.
- أكملت زين عقد مشروع (USF2) (جزء من برنامج صندوق الخدمة العالمي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات).
 - أكملت زين أيضاً عقد مشروع (USF4).

واصلت زين في عام 2013م بناء خدمات النطاق العريض للصوت والاتصالات المتنقلة، حيث أصبحت الآن خدمات الصوت تغطي أكثر من 600 مدينة و120 طريق سريع، وبلغت نسبة تغطية السكان بالجيل الثاني 93%، والجيل الثالث 28%، والجيل الرابع LTE. كما امتد نمو الشبكة لتوفر خدمات النطاق العريض والجيل الرابع LTE في جميع المدن الرئيسية. وقد تم الانتهاء من المشاريع التالية بنجاح حتى نهاية العام 2013م:

- زيادة تركيز زين على البنية التحتية لخدمات البيانات من خلال توحيد وتحديث قلب الحزمة (Packet) للتعامل مع خدمات الجيلين الثاني والثالث والرابع LTE، مع وجود سعة إضافية يمكنها دعم لغاية 2.5 مليون مشترك مفعل، مع تحسين الكفاءة مما يمكن العميل من الحصول على تجربة أفضل.
- وصلت زين تحسين شبكة البيانات لديها بتوسيع وتحديث شبكة تزويد خدمة الإنترنت لتلبية الطلب الكبير على خدمات البيانات.
- من المشاريع الرئيسية التي تمت خلال العام 2013م ترحيل الخطوط المستأجرة للمترو والمسافات البعيدة (Long Haul) الهادفة إلى خفض المصاريف التشغيلية بنحو 40 مليون ريال سعودي ورفع كفاءة شبكة خطوط الإرسال الحالية بسعات أكبر.
 - تعزيز جودة الشبكة مما أدى إلى تحسين تجربة العميل وخفض المصاريف الشهرية بنسبة 74%.
- ومن جهة أخرى، حقق موسما رمضان والحج في عام 2013م النجاح المتوخى، حيث تمكنا من الحفاظ
 على مؤشرات الأداء الرئيسية والتأكد من حصول العميل على التجربة المتوخاة.

• استراتيجية العام 2014م

وفقاً للتوجهات الاستراتيجية لدى "زين" القاضية بمواصلة تحسين جودة شبكتها، خططت الشركة لإجراء توسعة للتغطية والسعة التي اشتملت عليها هذه الاستراتيجية:

- توسيع شبكة الجيل الثاني/الثالث لمزيد من التغطية والسعة؛ علماً أن أدنى سعة للجيل الثالث هي 21 ميغابت في الثانية للقطاع.
- توسيع شبكة الجيل الرابع LTE في كافة المدن الرئيسية في المملكة بما في ذلك مواقع شبكات الجيل الرابع LTE الرئيسية الثلاث مع إمكانيات (Volte).
- إكمال تنفيذ ونشر مشروع شبكات الألياف الضوئية كي يتسنى خفض المصاريف التشغيلية الخاصة بالخطوط الحالية المستأجرة بشكل ملموس.
- تحسين التغطية داخل المباني من خلال بناء حلول مخصصة داخل المباني لتوفير أفضل مستويات الخدمة للجيلين الثاني والثالث والنفاذ بحزم المسار السريع والرابع (2G/3G/HSPA/LTE).
 - تقليص التجوال المحلى بزيادة رقعة تغطية شبكة زين في المناطق غير المغطاة.

- تحدیث أنظمة الإرسال واللاسلكی باستخدام أكثر التقنیات تقدماً.
- زيادة سعات الوصلات البعيدة (backhauling) من خلال تحديث المقاسم التي تعمل مع بروتوكول الإنترنت (IP MPLS).
 - تحديث كفاءة الشبكة الأساسية لتخفض المصاريف التشغيلية.
 - إدخال تقنيات جديدة للسوق (VoLTE).
- فهم سلوك عملاء البيانات من خلال نشر نظام تحليلات الاستخدام التي سيتيح لإدارة التسويق إدخال حزم/ باقات جديدة للسوق.

تقنية المعلومات

باشرت "زين السعودية" عملياتها بأحدث نظم تقنية المعلومات، وهو ما أتاح لها تقديم أقصى درجات المرونة والقدرات في 2013م بناء أنظمة تقنية المعلومات للسعودية خلال عام 2013م بناء أنظمة تقنية المعلومات لديها، وركزت جهودها على تحسين جودة وكفاءة العمليات لخلق بيئة تقنية معلومات تتميز بالكفاءة، وتمكين تنفيذ الحلول في الأوقات المحددة. ونسلط الضوء فيما يلي على المنجزات الرئيسية لتقنية المعلومات في العام 2013م:

- تم توسيع نظام مركز الاتصال (العناية بالعملاء) التابع لزين من حيث السعة ليستطيع دعم لغاية 700 مكالمة في نفس الوقت، فيما يتعامل نظام الرد الآلي (IVR) مع أكثر من 65% من المكالمات اليومية.
- تم رفع كفاءة قدرات مركز الاتصال لإتاحة الاستفسارات متعددة القنوات بما في ذلك الاستفسار عبر الإنترنت، والمسارات التي تستند إلى شرائح ذكية، والاستفسارات بطلب الرد.
- الجودة العالية وسهولة تطوير نظام تقنية المعلومات المستخدم، الذي كان عاملاً رئيسياً في إطلاق منتجات زين الجديدة ضمن الأوقات المحددة خلال العام 2013م.
 - تحسين العملية التشغيلية لدعم مشاكل العملاء.
- إجراء تعديلات تحسينية لنظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) والنظام المالي للشركة لزيادة الإنتاجية على مستوى الجوانب المالية والموظفين.
 - تنفیذ ونشر أحدث خدمات تقنیة المعلومات فی معارض زین الحدیثة.
 - إجراء تحسينات في البنية التحتية مما رفع أداء نظام الفونرة ونظام مراقبة الائتمان.
 - إدخال ذراع الخدمات المدارة لتمكين إدارة العمليات.
 - إدخال الشبكة الداخلية IN الحديثة من تصنيع إريكسون إلى جانب شبكة IN الحالية.
 - إطلاق منصة مبتكرة للشحن (Convergent charging platform).
 - تحسين عملية تجديد وتحديث السعات والقواعد الخاصة بالنشاط.
 - ترقية العناية الذاتية وإدارة خدمات العميل من خلال القدرات التي توفرها البوابة التفاعلية الخاصة بزين.

استراتيجية تدشين منصة جديدة لمستودع البيانات ذات تقنية حديثة لعام 2014

وضعت "زين" خططا خاصة للعام 2014م وما بعده، حيث ستقوم بمبادرة تحويل رئيسية تستهدف تحسين قدرات تقنية المعلومات لديها إلى مستوى عصري متطور وتمكين الشركة من الدخول في مرحلة توسعية، وتهدف هذا المبادرة إلى تنفيذ ثلاثة محاور رئيسية:

تمكين جميع طبقات شرائح العملاء:

- رؤية تسويقية نافذة وقدرات تعريف المنتجات.
 - عمليات المبيعات والإدارة الميدانية.
 - إدارة التوزيع والشركاء.
 - تطوير المنتجات
- إدارة علاقات العملاء: تجربة العميل، خدمة العميل، نقاط الاتصال مع العملاء، مراكز الخدمة، إدارة دورة حياة العميل، والاحتفاظ بالعملاء.
 - تجربة وخبرات حديثة لعملاء التجزئة.
 - تمكين عروض زين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- طرح عروض لخدمات الاتصالات التي تركز على العميل من خلال شبكة ذكية، تستجيب لاحتياجات وسلوكيات العميل وتتفاعل معها.
- إطلاق قدرات صنع القرار في بعد جديد مع تقديم أدوات تحليلية للبيانات كبيرة الحجم والمعلومات التشغيلية
 المختلفة عبر كافة الاتجاهات التقنية.

إضافة لذلك، تواصل إدارة تقنية المعلومات العمل على مبادراتها الاستراتيجية الرئيسية مستهدفة تدشين نظام واحد متكامل وحديث للشحن والفوترة، بحيث يكون بمثابة نظام متكامل مركزي للمنتجات والخدمات المبتكرة وتحسين تجربة العميل.

فضلاً عن ذلك، وعلى صعيد الجبهات الأخرى، فستخضع البنية التحتية لتقنية المعلومات إلى التحسينات التالية:

- تحسين البنية التحتية باستخدام تقنيات الافتراضية والدمج مما سيخفض النفقات التشغيلية وزيادة كفاءة أنظمة تقنية المعلومات.
- مواصلة تطوير وتحسين البنية الهيكلية لتطبيقات تقنية المعلومات لدعم إدخال خدمات أكثر وجديدة لعملائنا ضمن أوقات محسنة لدورة حياة العمليات التسويقية.
- مواصلة تحسين "تجربة العميل"، ومؤشرات الأداء الرئيسية المتكاملة ضماناً لأفضل خدمة لعملاء زين.
 - إجراء توسعة كبيرة تستخدم أحدث التقنيات لخدمات عملاء التجزئة.

الشئون التجارية

تبنت الشركة مبادرات تجارية جديدة خلال عام 2013م مما أدى إلى تحسين أداء عملياتها التجارية. وبينما تواصل زين السعودية الدفع باتجاه زيادة حصتها السوقية، فقد بذلت إدارة العمليات التجارية لديها جهوداً حثيثة لزيادة جودة مبيعاتها وتعزيز القيمة التي يحصل عليها عملاؤها. وتشتمل تلك المبادرات التجارية على ما يلي:

• الخدمات المسبقة الدفع

طرحت الشركة ثلاث خدمات جديدة لتلبية متطلبات كافة شرائح السوق، وهي باقة زين "ون" لتعزيز الحصة السوقية لزين باستخدام منهجية تسويقية جماعية، وباقة زين "ماكس" لتلبية متطلبات المستخدمين المحليين الذي يستخدمون خدمات البيانات بشكل مكثف، وباقة "قريب" التي بدأت مع نهاية العام وتهدف إلى تلبية احتياجات شريحة الوافدين.

وقد كانت استراتيجية زين تتمثل في التركيز على تحسين جودة العملاء مع زيادة معدل الإيرادات من كل عميل.

• خدمات الخطوط المفوترة

واصلت خدمات (مزايا) أداءها الجيد في السوق، وقد تم التركيز بشكل خاص على استقطاب عملاء التجوال، مع تضمين جواز فودافون في مزايا. وقد حظيت هذه الخدمة باستقبال جيد يتضح من خلال زيادة عملاء التجوال منذ انطلاقها.

• إنترنت النطاق العريض (خدمات البيانات فقط)

طرحت الشركة خلال الفصل الثاني خطط جديدة طويلة المدى لعملاء النطاق العريض، وقد أثبتت هذه المنتجات التي حسنت من الدخول إلى السوق، نجاحها الكبير وكانت نتائجها أعلى من التوقعات. ومن الجدير ملاحظة أن الخطة طويلة المدى قد نجحت في استقطاب عملاء ذوي قيمة عالية يرغبون في الدفع مقدماً لعدة أشهر قبل استخدام البيانات.

وقد تم إطلاق منتجات النطاق العريض مع التركيز على توسيع شبكة مبيعات زين التقليدية كي يتسنى استقطاب العملاء مباشرة أينما كانوا بفضل فريق المبيعات المخصص لهذه المنتجات.

وقد شهدت زين عقب إطلاق المنتجات زيادة كبيرة في استخدام البيانات المدفوعة.

• إدارة القيمة الخاصة بالعميل

أعادت زين طرح منتجها لإدارة القيمة الخاصة بالعميل، وتم تنفيذ العديد من الحملات السوقية لتعزيز استخدام العملاء، وزيادة معدلات الاحتفاظ بهم، وتوسيع القيمة التي يحصل عليها عملاء زين.

• تطوير أكثر قنوات المبيعات والتسويق كفاءة في السوق السعودي

قامت الشركة بوضع وتنفيذ استراتيجية ترمي إلى توسيع وتعميق قنوات البيع والتوزيع التابعة لها من أجل توسيع قاعدة العملاء وتحسين توزيع منتجاتها وخدماتها لعملائها. وقد عولت الشركة على الخبرات العميقة للمجموعة في منطقة الشرق الأوسط لتصميم وتجريب نظام يشجع جميع عناصر شبكة التوزيع على التسليم الصحيح في الوقت المحدد بما يحظى برضى العملاء.

واصلت الشركة خلال عام 2013م تطوير نموذجها الخاص بالمبيعات والتوزيع، وعلى الرغم من الزيادة الحادة في توزيع خدمات الاتصالات، إلا أن زين نجحت في المحافظة على شبكة توزيع تتميز بالقوة والمتانة، حيث تشير الأبحاث المستقلة التي جرت على أن مبيعات زين والتغطية التي وفرتها خلال عام 2013م زادت إلى حد بعيد وكانت مشابهة لما توفره الشركات المنافسة التي بدأت أعمالها قبل سنوات من زين السعودية. وفي هذا الصدد، كان على زين

السعودية أن تتولى تنفيذ نماذج أكثر كفاءة بالاعتماد على القنوات الالكترونية في توزيع خدمات الاتصالات مما سمح للشركة بزيادة مساهمتها في توزيع القسائم الالكترونية بشكل كبير في نهاية عام 2013م.

قامت الشركة بتجديد نظام المكافآت والعمولات لشركائها في المبيعات، حيث كان الهدف من هذه العملية هو تصحيح المسار بناء على الحقائق الموجودة في السوق وفي نفس الوقت السير باتجاه اكتساب قاعدة ذات جودة عالية من العملاء. وتجدر الإشارة الى أن تجديد هذا النظام حقق انخفاضا ملموسا في عدد العملاء المتسربين من عملاء الخدمات مسبقة الدفع بالمقارنة مع عام 2012م وفي نفس الوقع التحكم بحرب الأسعار من خلال العمل على تحقيق الأرباح للشركاء. علاوة على ذلك، سمحت عملية التجديد تلك للشركة اقتناص النسبة الكبرى من الدعايات مسبقة الدفع التي تمت خلال العام في المملكة.

في نهاية العام، كان قد تم تجهيز وافتتاح اثني عشر معرضاً نموذجياً حيث أن المعارض الجديدة توزعت بين مدينتي الرياض وجدة، وبدأت مزاولة نشاطها، إذ تقدم هذه المعارض أفضل التجارب في خدمة العملاء مما يتيح للشركة أن تنافس ضمن أفضل بيئة لخدمات التجزئة، هذا فضلاً عن وجود 192 منفذ بيع منتشرة في أنحاء المملكة تقوم بتقديم خدمات ومنتجات زين. وتخطط الشركة لأن يكون لديها 25 معرضاً نموذجياً مع نهاية 2014م.

ستواصل الشركة تقييم البيع والتوزيع لديها، وتسعى في نفس الوقت الى عقد شراكات استراتيجية وإنشاء قنوات بيع بديلة وكذلك ضمان وجود أكبر قدر ممكن من التنوع في قنوات التوزيع مما يسمح بتحقيق فعالية أكبر في استهداف شرائح محددة من العملاء. وعلى سبيل المثال، وتمشيا مع عزم الشركة على السعي إلى زيادة قاعدة عملائها للخدمات مسبقة الدفع والجيل الرابع بطريقة اقتصادية قليلة التكلفة، تواصل زين السعودية تطوير شبكة توزيع الخدمات مسبقة الدفع في جميع أنحاء المملكة وزيارة المساهمة من خدمات إعادة الشحن الإلكترونية.

إستراتيجية المضى قدماً - 2014م وما بعده

تسعى الشركة الى تبوء مكانة مرموقة في السوق لتوفير أفضل العوائد الممكنة لحاملي الأسهم وذلك من خلال قيامها بتطبيق المبادر ات الإستر اتبجية التالية:

• تحسین وابتکار خدماتنا ومنتجاتنا

سوف نستمر في قيادة السوق في مجالي المنتجات والخدمات المبتكرة مما يتيح لنا تقديم قيمة حقيقية لعملائنا. ونهدف في هذا السياق إلى زيادة الإنفاق على عملائنا الحاليين والاحتفاظ بهم ورفع درجة ولائهم، فضلا عن استقطابنا لعملاء جدد. ولسوف نبنى فوق النجاحات التى حققتها أنظمة منصات منتجاتنا الجديدة، زين ماكس وقريب.

• تعزيز مكانة علامتنا التجارية

نسعى بكل جهد الى تمكين المستهلكين من تمييز العلامة التجارية الخاصة بزين بوضوح. وسنواصل البناء فوق مركزنا الريادي في مجال خدمة العملاء، حيث تم تصنيفنا كأفضل شركة في تقديم خدمات العناية بالعملاء بين منافسينا في المملكة.

• توسعة شبكة التوزيع

نمضي قدماً في توسيع وتطوير شبكة التوزيع بالتجزئة لدينا وتوفير منتجاتنا في المزيد من نقاط البيع في جميع أنحاء المملكة.

التحسين المستمر لشبكتنا وعملياتنا

نهدف إلى تقديم تجربة مرضية ومتواصلة لعملائنا في مجال خدمات البيانات من خلال نشر حلول الوصول اللاسلكي عبر تقنيات الجيل الرابع 4G LTE والجيل الثالث 3G، وربط شبكتنا مع الروابط وصلات backhaul عالية

السعة. فنحن نقدم لعملائنا شبكة نقل بيانات فائقة السرعة مع أقل فترة زمنية بينية في الشبكة المتنقلة للبيانات. وسوف نواصل البناء فوق موقعنا القيادي حيث أننا الشركة الأولى في الاتصالات المتنقلة التي طرحت الخدمة الحقيقية للجيل الرابع باستخدام أحدث تقنيات التطور بعيد المدى LTE 1800. ونحن ملتزمون بمواصلة تحسين شبكتنا والمحافظة على كفاءتها التشغيلية. ولإنجاز هذه الأهداف سوف نستخدم استثماراتنا الرأسمالية لتحقيق أقصى قدر من العائدات المالية من وراء احتياجاتنا الحالية والمتوقعة. وتجدر الإشارة الى أن الشراكة الاستراتيجية مع فودافون تمكننا من تنفيذ عمليات ذات مستوى عالمي في المملكة العربية السعودية. ونحن نسعى جاهدين لتحقيق المعايير الدولية للتميز في العمليات التشغيلية.

تحقيق التميز في قطاع البيع بالجملة

نهدف الى أن نصبح المشغل الأول في سوق المبيعات بالجملة لمشغلي الشبكات المتنقلة الافتراضية. وقد قمنا باختيار شركة أكسيوم لتكون شريكتنا كمشغل شبكات متنقلة افتراضية. وتعتبر شركة أكسيوم واحدة من روّاد قطاع التجزئة في مجال الأجهزة الذكية ضمن السوق السعودي، ولديها قاعدة عملاء تعتبر مكمّلة لقاعدة عملائنا، ونعمل مع أكسيوم بهدف بناء علاقة عمل ناجحة وطويلة المدى. وتشير التجارب العالمية بأن المشغلين الذين دخلوا السوق بوقت متأخر قد استخدموا بشكل ناجح مشغلي الشبكات المتنقلة الافتراضية كعنصر رئيسي ضمن استراتيجيتهم التجارية.

ملخص النتائج المالية لزين السعودية

ملخص قوائم المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2009م، 2011م، 2011م، 2012م و 2013م.

يلخص الجدول التالي قائمة المركز المالي لزين السعودية كما في 31 ديسمبر 2009م، 2010م، 2011م، 2012م و 2013م.

	2009	2010	2011	2012	2013	التغيير	التغيير %
بملايين الريالات	مدققة	مدققة	مدققة	مدققة	مدققة	13/12	13/12
الموجودات المتداولة	1,850	2,602	2,432	4,380	3,315	(1,065)	(24.3%)
الموجودات غير المتداولة	25,980	25,453	24,312	23,636	22,927	(709)	(3.0%)
إجمالي الموجودات	27,830	28,055	26,744	28,016	26,242	(1,774)	(6.3%)
المطلوبات المتداولة	6,789	7,454	15,511	15,400	3,826	(11,574)	(75.2%)
المطلوبات غير المتداولة	12,419	14,472	6,940	4,164	15,657	11,493	276.0%
إجمالي المطلوبات	19,208	21,926	22,451	19,564	19,483	(81)	(0.4%)
حقوق المساهمين	8,622	6,129	4,293	8,452	6,759	(1,693)	(20.0%)
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	27,830	28,055	26,744	28,016	26,242	(1,774)	(6.3%)

المصدر : القوائم المالية المدققة للسنوات المنتهية في 2009م، 2011م، 2011م، 2012م و 2013م

بلغ إجمالي موجودات الشركة, كما في 31 ديسمبر 2013م، 26,242 مليون ريال سعودي، منها 18,276 مليون ريال سعودي (تشكل 69.6% من إجمالي الموجودات) تتعلق بالقيمة الدفترية للرخصة التي حصلت عليها الشركة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام 2007م. إضافة لذلك، فقد بلغت قيمة الممتلكات والمعدات 4,293 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013م، وهو ما يشكل نسبة 16.4% من إجمالي الموجودات.

ويبلغ إجمالي المطلوبات كما في نفس التاريخ 19,483 مليون ريال سعودي، 72.6% منها (والبالغ 14,135 مليون ريال سعودي) يتعلق بما يلي: ريال سعودي) يتعلق بما يلي:

- تسهيل المرابحة؛
- سلف المساهمين؛
- القرض الثانوي؛
- القرض الحكومي؛ و
 - تمويل الموردين.

نظرة على قروض الشركة

كما في 31 ديسمبر 2013م، بلغت أرصدة القروض القائمة 14,135 مليون ريال سعودي. وفيما يلي ملخص لهذه القروض كما في 31 ديسمبر 2013م (كل الأرقام تظهر بملايين الريالات):

	الرصيد		المسدد	أصل		
الاستحقاق	القائم	الجهة المانحة	خلال العام	القرض	المدة	القرض
30 يونيو، 2018	8,631	تحالف 8 بنوك	-	8,631	5 سنوات	تسهيل المرابحة
غير محدد	2,273	المساهمون المؤسسون	-	2,273	غير محدد	سلف المساهمين
02 يونيو، 2016	2,250	تحالف 4 بنوك	-	2,250	3 سنوات	القرض الثانوي
31 مايو، 2027	275	وزارة المالية	-	275	14 سنة	القرض الحكومي
31 يونيو، 2018	706	وكالمة ائتمان صادرات	178	1,219	5.5 سنوات	تمويل الموردين
	14,135	_				الإجمالي

المصدر: معلومات الشركة

• تمويل المرابحة المشترك

تبلغ تسهيلات المرابحة المشاركة ("تسهيلات المرابحة") 9,750 مليون ريال سعودي، وقد تم ترتيبها عن طريق البنك السعودي الفرنسي في يوليو 2009م. وتتكون تسهيلات المرابحة هذه من جزء بالريال السعودي يبلغ 7.09 مليار ريال سعودي، وجزء بالدولار الأمريكي يبلغ 710 مليون دولار أمريكي (ما يساوي 2.66 مليار ريال سعودي). وكان الغرض المبدئي من هذه الاتفاقية تمويل جزء من قيمة الاستحواذ على الرخصة الصادرة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام 2008م.

إن مصاريف التمويل كما هو مذكور في إتفاقية تسهيل المرابحة تستحق بأقساط ربع سنوية على مدة القرض. وفقاً لشروط إتفاقية تمويل المرابحة استعملت الشركة الخيارين المتاحين لها لتمديد تاريخ الإستحقاق الأساسي (12 أغسطس 2011) لستة أشهر لكل خيار لمجموع تجديد التسهيل لسنة كاملة وتاريخ إستحقاق نهائي 27 يوليو 2012. في الفترة اللاحقة، نجحت الشركة في الحصول على عدة موافقات لتمديد التسهيل حتى 31 يوليو 2013. قامت الشركة بتسديد جزء من هذا التمويل بقيمة 750 مليون ريال سعودي من خلال المتحصلات النقدية من عملية إصدار حقوق أسهم أولوية.

في 31 يوليو 2013، وقعت الشركة إتفاقية لتعديل وإعادة جدولة "إتفاقية تسهيل المرابحة" مع مجموعة من البنوك والتي تشمل مستثمري تسهيل المرابحة الحاليين لتمديد تاريخ إستحقاق تسهيل المرابحة لفترة خمس سنوات تنتهي في 30 يونيو 2018. وقد تم إعادة هيكلة الاتفاقية الجديدة بحيث يتم سداد القرض بشكل تدريجي، حيث يستحق 25% من القرض خلال السنتين الرابعة والخامسة من مدة التسهيل كحد أدني إلزامي، فيما تستحق ال75% المتبقية عند حلول تاريخ الاستحقاق. قامت الشركة بسداد جزء من التسهيل باستخدام جزء من مواردها النقدية الداخلية ويبلغ رصيد أصل القرض الحالي 8.6 مليار ريال سعودي، الجزء بالريال السعودي يبلغ 6.3 مليار ريال سعودي والجزء بالدولار الأمريكي يبلغ 0.6 مليار دولار أمريكي (2.3 مليار ريال سعودي).

وعليه تم تصنيف الرصيد القائم كما في 31 ديسمبر 2013 كمطلوبات غير متداولة.

إن مصاريف التمويل كما هو محدد في اتفاقية تسهيل المرابحة تستحق بأقساط ربع سنوية خلال الخمس سنوات. ان التسهيل الجديد مضمون جزئيا بموجب كفالة معطاة من شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. ورهن أسهم المساهمين المؤسسين.

تتلخص التعهدات المالية المفروضة من قبل البنوك المقرضة كما يلى:

- أ- التنازل عن بعض العقود والذمم المدينة.
- ب- رهونات على قيود التأمين والحسابات التشغيلية.
- تــ قيود على القروض والضمانات التي تمنح للعملاء والموزعين والتجار وباعة التجزئة وباعة الجملة
 والموظفين.
- ث- عدم حصول الشركة على أي تسهيلات إضافية، كما تشترط التأمين على جميع موجودات الشركة.
 - ج- الأرباح قبل الفوائد والضريبة والاستهلاكات والإطفاء ومستوى الرافعة المالية.

لم تخرق الشركة طوال العام 2013م أياً من التعهدات المالية، وكانت قادرة على تحقيق المواعيد الهامة المتفق عليها مع البنوك المموِّلة لضمان الالتزام.

السلف من المساهمين

قدم المساهمون المؤسسون سلفاً مالية للشركة وفقاً للترتيبات المتفق عليها مع المساهمين أثناء الربع الثالث من عام 2007م. ويبلغ الرصيد القائم 2,273 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013م. وكذلك فإن اتفاقية تقديم السلف تلك تحمل تكاليف تمويل تقارب المعدلات السائدة في السوق.

وقد حصلت الشركة مبدئيا على هذه السلف من المساهمين المؤسسين بهدف خدمة الأغراض التالية:

- تمويل جزء من تكاليف الاستحواذ على الرخصة الممنوحة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في العام 2007م؛
 - تمويل متطلبات رأس المال العامل؛
 - تقديم الضمانات المطلوبة في اتفاقية تسهيل المرابحة المشترك.

لم يتم جدولة سداد الدفعات المقدمة من المساهمين كما في 31 ديسمبر 2013، بما في ذلك مصاريف التمويل المستحقة وذلك حتى يتم سداد تسهيل المرابحة المشترك.

بالإضافة الى ذلك، دخل مساهم مؤسس شركة ركيزة القابضة "ركيزة" وبيت أبو ظبي للاستثمار في اتفاقية تسوية التاريخ 18 يوليو 2008 وأبرمتا اتفاق ملحقاً لهذا الاتفاق في 28 اكتوبر 2008 (معاً، "اتفاقيات التسوية") بالنسبة إلى إدعاء تقدم به بيت أبوظبي للاستثمار ضد ركيزة. قد تضمنت شروط إتفاقيات التسوية الطلب من ركيزة نقل بعض أصولها إلى بيت أبوظبي للاستثمار بما في ذلك 30 مليون سهم في الشركة وكامل قيمة المبالغ المقدمة إلى الشركة والبالغ قيمتها تقريباً 137 مليون ريال سعودي. ولإجبار ركيزة على الانصياع لاتفاقيات التسوية، قام بيت أبو ظبي للإستثمار برفع مطالبة ضد ركيزة في الدائرة التجارية الثانية لدى ديوان المظالم في الرياض بتاريخ 9 سبتمبر 2009. وقد أصدر ديوان المظالم حكماً في 20 أكتوبر 2010 يطلب فيه من ركيزة الامتثال لشروط إتفاقيات التسوية. وقد تم التحويل لبيت أبوظبي للاستثمار في 15 مايو 2012.

• القرض الثانوي

في 5 أبريل 2011م، تم تدبير تسهيل قرض طويل الأجل (دين ثانوي) من بنوك تجارية محلية لإعادة تمويل التزامات الشركة بموجب تسهيلات الاقتراض قصيرة الأجل القائمة سابقا. يتكون هذا التسهيل من جزء بالريال

السعودي يبلغ إجماليه 1,875 مليون ريال سعودي وجزء بالدولار الأمريكي يبلغ إجماليه 100 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 375 مليون ريال سعودي) وذلك مقابل ضمانات مقدمة من قبل شركة الإتصالات المتنقلة ش.م.ك. يخضع هذا التسهيل لأعباء عمولات منصوص عليها في الإتفاقية ودين ثانوي لتسهيل المرابحة الحالي وكان يستحق الدفع في 3 ابريل 2013.

حصلت الشركة على الموافقة اللازمة من البنوك الممولة لتمديد التسهيل طويل الاجل حتى 5 يونيو 2013. وفي 5 يونيو 2013، ونيو 2013 ، قامت الشركة بتوقيع تسهيل قرض طويل الاجل جديد بمبلغ 2.25 مليار ريال سعوي وبفترة استحقاق تمتد لثلاث سنوات لإعادة تمويل التسهيل المذكور أعلاه. تم ترتيب التسهيل مع تحالف بنكي يضم أربعة بنوك. يخضع التسهيل الجديد لأعباء تمويل مذكورة في الاتفاقية ويعتبر دين ثانوي لتسهيل المرابحة ، ومغطى بالكامل بضمان غير مشروط وغير قابل للإلغاء من قبل شركة الإتصالات المتنقلة الكويتية ش.م.ك. إن هذا التسهيل الجديد سيدفع بالكامل في تاريخ الاستحقاق 2 يونيو 2016.

كان الغرض الأولي من الحصول على هذا النوع من التمويل يتمثل في إعادة تمويل التزامات الشركة بموجب ترتيبات التمويل السابقة من الموردين. فيما تدفع شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. الفوائد وتحمّلها على الشركة.

• القرض الحكومي

في الثاني من يونيو 2013م، قامت الشركة بتوقيع اتفاقية مع وزارة المالية السعودية، والتي تتضمن تأجيل سداد المدفوعات المستحقة إلى الدولة والمترتبة على الشركة خلال السنوات السبع القادمة والتي تقدر بمبلغ لايتجاوز 5.6 مليار ريال سعودي. وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة قرض تجاري، حيث تحمل تكاليف تمويل أقل من معدلات السوق السائدة. وسيتم دفعها بشكل ربع سنوي ابتداءا من شهر يونيو 2014.

كما في 31 ديسمبر 2013، بلغ اجمالي استحقاق هذا القرض على الشركة مامجموعه 275 مليون ريال سعودي كرصيد قائم يمثل فقط المدفوعات المؤجلة بموجب الاتفاقية.

• التمويل من الموردين

في 20 يونيو 2012 تم التوقيع على اتفاقية تسهيل ضمان ائتمان تصدير مؤلف من جزئين (أ و ب) يبلغ مجموعهما 325 مليون دولار أمريكي بين الشركة وبعض البنوك الدولية. إن هذا التسهيل مضمون من قبل شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. ودين ثانوي لتسهيل المراجحة.

إن الغرض من هذا التسهيل هو:

- تسديد مبالغ دائنة لأحد موردي الشركة التقنيين.
- تمويل المزيد من الخطط التوسعية الجديدة المقدمة من نفس المورد التقنى.

كما في 31 ديسمبر 2013، قامت الشركة باستخدام الجزء أ من القرض (155 مليون دولار أمريكي) بالكامل، كما وقامت باستخدام 98 مليون دولار أمريكي من 170 مليون دولار أمريكي من الجزء ب. تم إلغاء الجزء المتبقي من الجزء ب غير المستخدم خلال الربع الأول لعام 2013.

إن مصاريف التمويل كما تم ذكرها في اتفاقية التسهيل تستحق على أقساط نصف سنوية على مدة القرض. إن سداد القرض سيتم على دفعات نصف سنوية لمدة خمس سنوات تبدأ بشهر يوليو 2012 للجزء أمن القرض (إجمالي 155 لميون دولار أمريكي) وتبدأ بشهر يوليو 2013 للجزء ب من القرض (إجمالي 98 مليون دولار أمريكي). كما في 31 ديسمبر 2013 تم سداد أربعة أقساط.

ملخص قائمة العمليات للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009م، 2011م، 2011م و 2013م

يقدم الجدول التالي ملخصاً لقوائم العمليات للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009م، 2010م، 2011م، 2012م و 2013م:

	2009	2010	2011	2012	2013	التغيير	التغيير%
بالمليون ريال سعودي	مدققة	مدققة	مدققة	مدققة	مدققة	13/12	13/12
الإير ادات	3,004	5,934	6,699	6,171	6,523	352	5.7%
تكلفة الإيرادات	(2,127)	(3,404)	(3,499)	(3,311)	(3,388)	(77)	2.3%
إجمالي الربح	877	2,530	3,200	2,860	3,135	275	9.6%
مصاريف التوزيع والتسويق	(1,574)	(1,848)	(1,972)	(1,687)	(2,028)	(341)	20.2%
المصاريف العمومية والإدارية	(376)	(351)	(329)	(295)	(216)	79	(26.8%)
الأرباح ما قبل الأعباء التمويلية،	(4.072)	221	899	878	891	13	1.5%
الضرائب، الإستهلاك والإطفاء	(1,073)	331	099	070	091	13	1.3%
الاستهلاك والإطفاء	(1,394)	(1,494)	(1,710)	(1,810)	(1,840)	(30)	1.7%
الخسارة من العمليات	(2,467)	(1,163)	(811)	(932)	(949)	(17)	1.8%
دخل العمولات	1	1	-	6	21	15	250.0%
الأعباء التمويلية	(633)	(1,196)	(1,114)	(823)	(723)	100	(12.2%)
صافي الخسارة للسنة	(3,099)	(2,358)	(1,925)	(1,749)	(1,651)	98	(5.6%)

المصدر : القوائم المالية المدققة للسنوات المنتهية في 2009م، 2010م، 2011م، 2011م و 2013م

خلال العام المالي 2013م، ارتفعت الإيرادات بنسبة 5.7% لتصل إلى 6,523 مليون ريال سعودي مرتفعة من 6,171 مليون ريال سعودي في عام 2012م. وتعود الأسباب الرئيسية وراء هذا الارتفاع إلى زيادة إيرادات قطاع الإنترنت، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات قطاع الخطوط المفوترة.

وفي سياق ارتفاع إيرادات الشركة خلال عام 2013م، فقد تنامت قاعدة مشتركي الشركة بنهاية عام 2013م بواقع 10% لتصل إلى 8.7 مليون مشترك مقارنة بعام 2012م. حيث يجدر الذكر هنا بأن معظم هذا النمو يأتي من وراء ارتفاع عدد مشتركي خدمة الانترنت.

ارتفعت أيضاً تكلفة الإيرادات خلال عام 2013م بنسبة 2.3% لتصل إلى 3,388 مليون ريال سعودي مرتفعة من 3,311 مليون ريال سعودي في عام 2012م. ويعود السبب وراء هذا الارتفاع إلى زيادة تكلفة إنهاء المكالمات الدولية عن طريق الربط البينى الدولى لعدد من الوجهات الدولية.

علاوة على ذلك، تحسن هامش الربح بشكل كبير خلال عام 2013م ليصل إلى 48% مرتفعا من 46% خلال عام 2012م. ويأتي هذا التحسن في هامش الربح نتيجة ارتفاع إيرادات الشركة المتزامن مع فرض المزيد من السيطرة ضمن تكلفة الإيرادات.

الخسارة من العمليات ارتفعت بنسبة 1.8% في عام 2013م لتصل إلى 949 مليون ريال سعودي مرتفعة من 932 مليون ريال سعودي خلال عام 2012م. ويفسّر هذا الارتفاع بزيادة مصاريف الصيانة المندرجة ضمن مصاريف التوزيع والتسويق المرتبطة بزيادة عدد أبراج الاتصالات.

هذا وقد ارتفعت الأرباح ما قبل الأعباء التمويلية، الضرائب، الإستهلاك والإطفاء (EBITDA) خلال عام 2013م بنلك بنسبة 1.5% لتصل إلى مبلغ 891 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 878 مليون ريال سعودي في عام 2012م، بذلك تكون الشركة قد حافظت على مستوى هامش تلك الأرباح (EBITDA Margin) عند الـ 14%.

أما بالنسبة إلى الأعباء التمويلية، فقد انخفضت بشكل كبير خلال عام 2013م بنسبة 12.2% (مايعادل 100 مليون ريال سعودي) لتصل إلى 723 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 823 مليون ريال سعودي في عام 2012م. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى رسملة معظم السلف المقدمة من المساهمين المؤسسين ضمن عملية إعادة هيكلة رأس مال الشركة خلال عام 2012م، والتي بدورها خفضت من الأعباء التمويلية المتعلقة بها. إضافة لذلك، فقد انخفضت الأعباء التمويلية المتعلقة بتسهيل المرابحة المشترك نتيجة تقليص سعر الفائدة خلال توقيع الشركة للتسهيل المجدد في شهر يوليو من عام 2013م.

يوضح الجدول التالي تحليل الإيرادات للسنوات 2009م، 2011م، 2011م، 2012م و 2013م:

التغيير%	التغيير	2013	2012	2011	2010	2009	بالمليون ريال سعودي
3.7%	218	6,127	5,909	6,524	5,815	2,879	رسوم الاستخدام
59.7%	138	370	232	143	115	123	الاشتراكات
(14.8%)	(4)	26	30	32	4	2	أخرى
5.7%	352	6,523	6,171	6,699	5,934	3,004	إجمالي الإيرادات

المصدر: معلومات الشركة

ومن الجدير ذكره، أن التحليل الجغرافي للإيرادات لا ينطبق على نشاط الشركة نظراً لطبيعة هذا النشاط، وذلك بالنظر لحركة العملاء وتنقلاتهم في أنحاء المملكة المختلفة، وبالتالي، فقد يتم تسجيل معلومات العميل في منطقة ما بينما تصدر مكالماته من مناطق مختلفة اعتماداً على مكان تواجده. إضافة الى ذلك، فإن الإيرادات المتحققة من المكالمات الدولية لا يمكن ربطها بمنطقة بعينها في المملكة لأنها تحدث خارج المملكة.

سياسة توزيع الأرباح

نصّت المادة (45) من نظام الشركة الأساسي على أنه سوف يكون توزيع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى على الوجه الآتى:

- (أ) يجنب (10%) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور نصف رأس المال.
- (ب) يجوز للجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تجنب نسبة لاتتجاوز (20%) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي اتفاقي وتخصيصه لغرض أو أغراض معينة.
 - (ج) يوزع من الباقي بعد ذلك دفعة أولى للمساهمين تعادل (5%) من رأس المال المدفوع على الأقل.
 - (د) يخصص بعد ماتقدم نسبة لاتزيد عن (5%) من الباقي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
 - (هـ) يوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح.

إن من تطلعات الشركة توزيع أرباح على الأسهم بهدف تعظيم العائد على استثمارات المساهمين بما يتناسب مع متطلبات المصاريف الرأسمالية المستمرة والمتطلبات الاستثمارية في الشركة. وعلى أي حال، فإن الشركة لا تتوقع أن تقوم بتوزيع أرباح سنوية للمساهمين في المدى القريب لحين تحقيقها نقطة التعادل ومن ثم تحقيق صافي أرباح، وحينها ستنظر الشركة إلى أرباحها المبقاة ومتطلبات نفقاتها الرأسمالية ووضعها المالي إضافة إلى أوضاع الأسواق، والمناخ الاقتصادي العام، وعوامل أخرى بما فيها الفرص الاستثمارية واحتياجات الشركة في إعادة الاستثمار، والمتطلبات النقدية والرأسمالية، وتوقعات الأعمال والاعتبارات القانونية والتنظيمية الأخرى، بالإضافة إلى أي قيود

تُقرض على توزيع الأرباح بموجب أي ترتيبات تمويلية يتم الدخول فيها من قبل الشركة. كما أن دفع الأرباح، إن وجدت، سيخضع لبعض متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة.

التحفظات أو لفت الانتباه كما ورد في تقرير المراجع الخارجي

لفت الانتباه الوارد في تقرير المراجع الخارجي: "نود لفت الانتباه للإيضاح رقم 1 حول القوائم المالية الأولية المرفقة، تكبدت الشركة صافي خسارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م، ولديها عجز متراكم كما في ذلك التاريخ. تعتقد إدارة الشركة بأن الشركة سوف تحقق أهدافها الربحية المستقبلية والمبنية على خطة العمل وستتمكن من الوفاء بالتراماتها من خلال قيامها بنشاطاتها الاعتيادية".

الافصاحات

اشتمل تقرير مجلس الإدارة هذا على إفادات مستقبلية عامة، وتعتبر تلك الإفادات المستقبلية العامة عرضة للمخاطر وليست مؤكدة. وتشتمل تلك الإفادات المستقبلية العامة على معلومات تتعلق بأداء الشركة المستقبلي الممكن أو الافتراضي لعملياتها. وتتضمن تلك الإفادات المستقبلية العامة كلمات مثل "تتوقع"، "تعتقد"، "تقدّر"، "تأمل" أو تعبيرات مشابهة.

• عوامل المخاطرة

يتعين على المساهمين والمساهمين المستقبليين أن يدرسوا بعناية كافة المعلومات الواردة في هذا التقرير وبشكل خاص عوامل المخاطرة الممكنة، وقد تكون هناك عوامل المخاطرة الممكنة، وقد تكون هناك عوامل أخرى تعتبرها الشركة غير مهمة أو أنها لا تؤثر بصورة جوهرية على أعمالها.

مخاطر المنافسة: نواجه منافسة بالغة الشدة في صناعة الاتصالات. ويعتمد نجاحنا في المنافسة الفعالة على قدرتنا في تحقيق توقعاتنا بنجاح والاستجابة لعوامل المنافسة المتعددة بما فيها الخدمات الجديدة التي قد يقوم منافسونا بإدخالها إلى السوق أو التغييرات التي تحدث على ما يفضله العملاء والاتجاهات الديموغرافية وضغوط الأسعار. وبالتالي، فإن المنافسة قد تضع ضغوطا على أسعار الخدمات التي نوفرها.

التطورات التقنية في صناعة الاتصالات: تشهد صناعتنا تغييرات سريعة مع تطوير تقنيات جديدة توفر للمستهلكين كثيرا من الخيارات التي تلبي احتياجاتهم. ولكي ننمو ونبقى قادرين على المنافسة فإننا بحاجة إلى التأقلم مع التغييرات المستقبلية التي تحدث في مجالات التقنية وأن نقوم بتعزيز عروضنا الحالية وتقديم عروض جديدة تلبي الاحتياجات المتغيرة لعملائنا. وإذا لم نتمكن من تلبية الطلب المستقبلي على التقنيات الحديثة في الوقت المناسب أو بأسعار منافسة فإننا قد نفقد عملاءنا لصالح منافسينا. وبشكل عام، فإن تطوير الخدمات الجديدة في صناعتنا يتطلب منا توقع احتياجات عملائنا المتغيرة باستمرار والاستجابة لها. وقد لا نتمكن من وضع توقعات دقيقة للاتجاهات التقنية أو نجاح الخدمات الجديدة في السوق. وعلاوة على ذلك، هناك عوائق تنظيمية أو قانونية لقيامنا بإدخال خدمات جديدة. وإذا فشلت هذه الخدمات في الحصول على قبول في السوق، أو إذا زادت التكاليف المصاحبة لتنفيذ وإكمال إدخالها، بشكل كبير، فإن قدرتنا على اجتذاب العملاء والمحافظة عليهم قد تتأثر بشكل سلبي.

الاعتماد على موردين رئيسيين لتأمين الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيل الشبكة: تعتمد "زين" على موردين رئيسيين متنوعين يزودنها بالمعدات والأجهزة التي تحتاج إليها في إدارة أعمالها. وفي حالة فشل هؤلاء الموردين في توفير المعدات أو الخدمات بانتظام، فإن ذلك قد يكون له تأثير سلبي على قدرتنا على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بأعمالنا، وعلاوة على ذلك، قد لا نتمكن من تلبية الالتزامات الواردة في رخصة التشغيل الممنوحة لنا والمتعلقة بتنفيذ وتغطية شبكة الاتصالات المتنقلة. وقد يترك فشل الشركة في الحفاظ على علاقة جيدة مع الموزعين أو مع شركاء العمل والتوزيع أثرا سلبيا كبيرا على أعمالنا ووضعنا المالى ونتائج عملياتنا.

مخاطر انتمان العملاء: في الوقت الذي نبني فيه خططنا على وجود قاعدة من المشتركين تتألف أغلبيتها من الحسابات مسبقة الدفع، فإننا، حالنا في ذلك حال معظم مشغلي الاتصالات المتنقلة، سوف نتعرض إلى مخاطر المديونية المعدومة من حسابات عملاء الدفع الأجل. حيث من المحتمل أن يحاول العملاء الذين جرى إدراجهم في القوائم

السوداء لدى المشغلين الآخرين الاشتراك في خدماتنا رغم وجود قائمة بيانات عامة تضم العملاء المسجلين في القوائم السوداء داخل المملكة لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، فإن الاعتماد على هذه القائمة من غير المرجح إلغاء كافة مخاطر العملاء الائتمانية. إن عدم القدرة على تقييم الجودة الائتمانية للمشتركين الجدد أو المشتركين المسجلين أو حصول تدهور في الاقتصاد السعودي، سيترك أثرا على المصداقية الائتمانية للعملاء، وقد ينجم عنه مستويات غير متوقعة من الفشل لدى العملاء. وهذا سيكون له تأثير سلبي على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

تنظيم الاتصالات: تخضع أعمالنا للتعليمات التي تضعها حكومة المملكة العربية السعودية. وإن الهيكل التنظيمي الذي نعمل من خلاله ما زال مستمرا في النشوء في وجه تحرير القطاع والمنافسة. ومن الممكن أن يعيق هذا الإطار الناشئ من قدرته على تنفيذ استراتيجيات العمل لديه وأن يحد من مرونته في الاستجابة لظروف السوق المتغيرة ومواجهة أهداف وخطط العمل لديه كما هو متوقع الآن. ولا يوجد هناك أي ضمانات بأن القوانين السائدة في السعودية أو التي تصدرها الهيئة المنظمة سوف لن تتغير مرة أخرى أو أن يتم تفسيرها بطريقة تؤثر جوهريا أو سلبيا على عملياتنا. وفي ظل التعليمات الخاصة بالاتصالات، فإن لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة سلطات واسعة تشمل تعديل، تعليق، إبطال أو عدم تجديد رخصتنا أو فرض غرامات ضدنا. وتتمتع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتنظيم صناعة المحتوى وبثه. وأن أي إجراء تتخذخ الهيئة ضدنا سيكون له أثر سلبي على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

التوقف غير المتوقع للأعمال أو خرق التدابير الأمنية: سوف نستمر في تقديم خدماتنا ما دمنا نحمي بنيتنا التحتية وشبكاتنا من أي أضرار أو توقف للعمليات ناجم عن قيود على السعة، ظروف جوية سيئة، حروب، هزات أرضية، حرائق، انقطاع للطاقة، عيوب في الأجهزة والبرامج، وجود فيروسات في الحاسب الآلي، تعطل الاتصالات، انقطاع في كوابل التراسل، أخطاء بشرية، الدخول غير المصرح به أو أي أحداث مشابهة.

ومن الممكن توقف أعمالنا أو أن تتأثر سلبا بشكل كبير إذا حدث عطل كامل لأي من أنظمة تقنية المعلومات أو أنظمة الاتصالات في الشركة. وأي خلل في تلك النظم أو حصول حادث أو اختراق للإجراءات الأمنية ينجم عنه توقف عملياتنا قد يؤثر على قدرتنا على توفير الخدمة لعملائنا مما سوف يكون له أثر جوهري على إيراداتنا ودخلنا التشغيلي. ومن الممكن أن يترك هذا الخلل أثرا سلبيا جوهريا فيما يتعلق بصورتنا وسمعتنا وثقة العملاء وهذا من الممكن أن يؤدي، بشكل خاص، إلى أن نخسر عملاءنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قد يكون علينا أن نتحمل تكاليف الممكن أن يؤدي، بشكل خاص، الي أن نخسر عملاءنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قد يكون علينا أن نتحمل التزامات إضافية من أجل إصلاح الضرر الذي تركته تلك الأعطال والتوقف عن الخدمة. ومن الممكن أيضا أن نتحمل التزامات أخرى تصل في مداها إلى الحد الذي وصلت عنده النتائج التي تركها الخلل في الخدمة أو الخروقات الأمنية التي نجم عنها ضرر أو تلف في التطبيقات الخاصة بالعملاء أو في بياناتهم أو في الإفصاح غير المصرح به للمعلومات السرية. وإن مثل هذه الانقطاعات، الخلل أو التوقف عن الخدمة أو التكاليف الناجمة عنها سيكون له تأثير سلبي على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

أسعار صرف العملات الأجنبية ونسبة الفائدة: بعض التزاماتنا يطغي عليها التعامل بعملات غير الريال السعودي، ووندخل في تعاملات مع الموردين تسيطر عليها عملات أخرى غير الريال السعودي، مع أن البيانات المالية الموحدة للشركة يعبر عنها الريال السعودي، فإنها سوف تكون عرضة لمخاطر صرف المعاملات والعملات الأجنبية. وتجدر الإشارة إلى جزء كبير من ديون التمويل لدينا استندت على أسعار عائمة للفائدة مما يعرضن للتقلبات التي تحدث في أسعار الفائدة. وفي الوقت الذي نقوم فيه بالتخطيط لتنفيذ استراتيجية خاصة بالتغطية بضمانات خارجية، فقد لا تكون هناك ضمانات كافية لنجاح تلك الاستراتيجيات، بل تبقى هناك مخاطر في أن التقلبات في سعر صرف العملات الأجنبية ونسبة الفائدة سيكون لها تأثير سلبي كبير على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

المخاطر الاقتصادية: تبقى مساهمات قطاع النفط في إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية مساهمة جوهرية على الرغم من سياسات التنوع الناجحة المستمرة التي تتبعها الحكومة السعودية. وقد يكون للتقلبات التي تحدث على أسعار النفط، وبشكل خاص، الهبوط الحاد في تلك الأسعار، تأثير سلبي مباشر على اقتصاد المملكة

العربية السعودية والنشاطات الاقتصادية فيها مما سوف يؤثر سلبا على الشركات العاملة في المملكة، ومن ضمنها نحن.

الاعتماد على سوق الاتصالات السعودية يعتمد تطوير أعمال الشركة على حجم الطلب المستقبلي على الاتصالات المتنقلة في المملكة العربية السعودية حيث تشتمل العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الظروف الاقتصادية العامة، ومدى تطور أسواق اتصالات الجيل الثاني والجيل الثالث، وأيضا على المشتركين واتجاهات استخداماتهم ومدى الحاجة الماسة للتقنيات الجديدة، وكذلك على مدى حدة المنافسة وبروز منافسين جدد والتحسينات التي تحدث مستقبلا على جودة وانتشار خدمة الهاتف الثابت والهاتف المتنقل في المملكة. وهناك عوامل أخرى قد تترك أثرا على أعمالنا مثل تكلفة استقطاب مشتركين جدد والمنافسة الموجودة في التعرفة وأسعار أجهزة الهاتف المتنقل. وبالنظر إلى تنوع وتعدد تلك العوامل، فإننا نجد أن العديد منها يقع خارج عن سيطرتنا حيث من الصعوبة بمكان أن نتنبأ بالمدى الذي سيصل إليه نمو قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية. وإذا أظهرت التنبؤات الخاصة بالنمو شيئا من التفاؤل أو تباطؤ النمو في المستقبل فمن المتوقع أن يؤثر ذلك على مدى انتشار الاتصالات المتنقلة في المملكة، وفي المقابل فمن الممكن أن نتأثر توقعات وتنبؤات الشركة المتعلقة بعدد المشتركين والإيرادات بشكل سلبي. وتجدر الإشارة إلى أن يتطورات تحدث في قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية وتؤثر سلبا على زين من الممكن أن ينعكس التأثير بشكل كبير سلبا على أعمالنا ووضعنا المالى ونتائج عملياتنا.

• الشركات التابعة

لا يوجد لدى شركة "زين السعودية" أي شركات تابعة أو شركات شقيقة.

• الالتزام بلائحة حوكمة الشركات في المملكة

أرست "زين السعودية" الإطار الخاص بها لحوكمة الشركات واضعة نصب أعينها تزويد مجلس إدارتها، وإدارتها التنفيذية ومساهميها الكرام بهيكل تنظيمي وإجراءات وإرشادات واضحة تهدف إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها الشركة علاوة على تحقيق تطلعات المساهمين والالتزام بمتطلبات التعليمات الخاصة بحوكمة الشركات التي وضعتها هيئة سوق المال. ويشكل إطار العمل هذا بالإضافة إلى عقد التأسيس الخاص بالشركة والنظام الأساسي والمواثيق الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة المبينة في هذه الوثيقة علاوة على نظام الشركات تشكل جميعها السلطة والإجراءات الخاصة بحوكمة الشركات.

التزمت "زين السعودية" بتطبيق مواد حوكمة الشركات الصادر عن هيئة سوق المال بصورة كاملة في معظم النظام ولم تطبق مواد تطبق مواد النظام له مبرراته التي نلقي عليها الضوء فيما يلي:

- المواد التي لم يتم تطبيقها في عام 2013م:
- الفقرة (ب) من المادة (6): حيث أن المادة (36) من النظام الأساسي للشركة ينص على أنه يطبق نظام التصويت العادي خلال اجتماعات الجمعية التأسيسية والجمعيات العامة العادية وغير العادية.

إدارة المراجعة الداخلية

تم إعداد خطة المراجعة الداخلية باستخدام طريقة "الاستناد على المخاطرة" ووفقا للمقابيس المتبعة في المراجعة المهنية التي وضعها معهد المراجعة الداخلية وحسبما وردت في كراس المراجعة الداخلية الخاص بزين السعودية. وقد عمل فريق المراجعة الداخلية التابع للمجموعة مع إدارة زين السعودية على تحديد وتقييم مجالات المخاطرة لأهداف تتعلق بتخطيط المراجعة الداخلية من خلال القيام بمراجعة لمختلف اجراءات العمل.

وفي سياق خطة المراجعة الداخلية، قمنا بدراسة وتقييم نظام للمراجعة الداخلية الى الحد الذي رأيناه ضروريا لتقييم ذلك النظام. وقد اقتصرت عملية الدراسة والتقييم لنظام المراجعة الداخلي على المجالات التي تقع ضمن نطاق

المراجعة. وقد مارسنا خلال عملية إعداد الخطة الحكم بطريقة مهنية وفق المعرفة التي اكتسبناها من السوق عند قيامنا بالمراجعة الموضوعية للملاحظات التي وردتنا من الإدارة.

وفيما يلي المجالات الرئيسية التي تمت مراجعتها خلال عام 2013م مع ملاحظات موجزة:

- عملية إدارة الموقع الخلوي وجوب تحسين الرقابة على إيجارات المواقع والدفعات الأخرى المتعلقة بالعمليات للحد من جدوث الدفعات غير المصرح بها.
- العملية القانونية والتنظيمية -وجوب تقوية العملية القانونية والتنظيمية للتأكد من الالتزام بمتطلبات ولوائح هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للحد من التعرض للجزاءات / العقوبات من الهيئة.
- فصل المهام عبر أوراكل وجوب مراجعة حقوق دخول المستخدمين لضمان اقتصار دخول المستخدمين إلى الوظائف
 التي تشكل جزءاً من مسؤولياتهم الوظيفية.
- الشراء قبل الدفع وجوب تحسين الضوابط على إدارة الموردين بما في ذلك تقييم الاختيار والأداء وإدارة أوامر التغيير
 من أجل تعزيز جودة البضائع والخدمات المشتراة والحد من المخاطر الناجمة عن عدم كفاية الإجراءات والعمليات.
- الأمن والضوابط المتعلقة بالشبكة المحلية (LAN) والإنترنت وخوادم ويندوز وجوب تقوية عملية المراجعة والتدقيق الدورية المستقلة للسجلات المتعلقة بنشاطات مدراء الأنظمة وإداربيها.
- الأمن والضوابط على عناصر الشبكة وجوب تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بتقييم المخاطر الأمنية وإدارة سجلات التدقيق من أجل حماية عناصر الشبكة الحساسة.
- الأمن والضوابط على نظام إدارة لبسندات تم إعداد توصيات لتقوية العمليات المتعلقة بفصل المهام، وإدارة حسابات المستخدمين، وضوابط كلمات المرور وغير ذلك من أجل تعزيز الجوانب الأمنية في نظام إدارة المستندات.

وبحسب ما أفادت به إدارة زين السعودية، فقد تم تنفيذ العديد من خطط العمل المتعلقة بالكثير من نتائج المراجعة عند مراجعة العمليات المذكورة أعلاه.

• المساهمون الرئيسيون

لم تستلم "زين السعودية" أي إشعار بالتملك، خلال الفترة التي يغطيها التقرير (من أشخاص باستثناء أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين وعائلاتهم وأولادهم القصر الواردة تفاصيلهم بشكل منفصل أدناه)، وفقا للمادة 30 من قواعد التسجيل. وعلى أي حال، فقد امتلك المساهمون التالية أسماؤهم خلال هذه الفترة ما لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة.

نسبة الملكية في 31 ديسمبر	عدد الأسهم في 31	عدد الأسهم في 31	
2013م	ديسمبر 2013م	ديسمبر 2012م	المساهم
%37.05	400,125,067	400,125,067	شركة الاتصالات المتنقلة ش م ك
%5.97	64,495,867	64,495,867	مؤسسة فادن للتجارة والمقاولات
%5.85	63,143,367	63,143,367	المصنع السعودي للبلاستيك

• مجلس الإدارة

يتم إدارة الشركة والإشراف على عملياتها من قبل مجلس إدارة مؤلف من تسعة (9) أعضاء. ويتم تعيين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات. ويُعتبر مجلس الشركة الحالي الثاني على التوالي منذ تأسيس الشركة والتي وافقت عليه الجمعية العمومية العادية في اجتماعها بتاريخ 20 مارس 2013م.

وصف لمصلحة أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة

عدد الأسهم التي يملكها كما	عدد الأسهم التي يملكها كما		
في 31 ديسمبر 2013م	في 20 مارس 2013م	نوع العضوية	اسم عضو مجلس الإدارة
لم تتغير	1,000	رئيس مجلس الإدارة – غير	فهد بن ابراهيم الدغيثر
		تنفيذي	
*_	*_	عضو غير تنفيذ <i>ي</i>	عبدالعزيز بن يعقوب النفيسي
*_	*_	عضو غير تنفيذ <i>ي</i>	أسامة ميشال متّى
*_	*_	عضو غير تنفيذي	سكوت مارك جيجنهايمر
*_	*_	عضو غير تنفيذ <i>ي</i>	ثامر أحمد عبيدات
لم تتغير	1,189	عضو غير تنفيذ <i>ي</i>	فرحان بن نايف الفيصل الجرباء
1,006	106	عضو مستقل	رائد بن علي السيف
46,000	70,000	عضو مستقل	جيورجس بيره شوردرت
لم تتغير	5,000	عضو مستقل	عبدالله بن محمد باسودان

^{*} تم حجز أسهم ضمان العضوية في محافظ الشركات التالية: شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك (مجموعة زين)، شركة اتصالات بلس، شركة مجموعة الاتصالات والمعلومات الاستشارية و شركة النهار للاستشارات الاقتصادية.

وصف لمصلحة كبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة

لا يوجد ملكية في أسهم أو أدوات دين الشركة لأي من كبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر كما في تاريخ 1 يناير 2013م أو 31 ديسمبر 2013م.

• اللجان التابعة لمجلس الإدارة

بعد تعيينه في 20 مارس 2013م، قام مجلس الإدارة الحالي بإعداد قواعد اختيار أعضاء اللجان ومدة خدمتهم والإجراءات المتعلقة بذلك. وسوف يتم عرضها على الجمعية العمومية العادية في اجتمعها القام للمصادقة على اللوائح الصادرة من مجلس الإدارة والتي تحدد صلاحيات وطريقة عمل اللجان المنبثقة منها.

(1) اللجنة التنفيذية

الأعضاء: فهد بن ابر اهيم الدغيثر (رئيس اللجنة)، عبدالعزيز بن يعقوب النفيسي و سكوت مارك جيجنهايمر.

تشتمل مهام ومسؤوليات اللجنة التنفيذية على عمل التوصيات الخاصة بالأهداف والاستراتيجيات الخاصة بالشركة بهدف تطوير عملها مع الأخذ في الاعتبار مصالح المساهمين والعملاء والموظفين والمساهمين؛ واعتماد الإرشادات الخاصة بأقسام العمل استنادا على الاستراتيجية المعتمدة من المجلس؛ ومراقبة التنفيذ الناجح لخطة عمل الشركة (حسبما هي معتمدة من قبل المجلس)؛ مراقبة أهداف العمل الخاصة بالأقسام وميزانياتها للتأكد من أنها تتوافق مع الأهداف المحددة للشركة (حسبما هي معتمدة من قبل المجلس). وعلاوة على ذلك، تتولى اللجنة التنفيذية مراجعة الهيكل التنظيمي للشركة والتوصية بعمل التغييرات الملازمة؛ وضمان أعمال التدقيق والتنسيق والمراقبة داخل الشركة تتم وفقا لقواعد المراقبة الداخلية ومراقبة المخاطر؛ وضمان التزام الشركة بالقوانين والتشريعات ذات العلاقة؛ حماية تكامل نظم المعلومات الإدارية والتقارير المالية وتعتبر اللجنة مسؤولة عن تحديد وتنفيذ فرص العمل الجديدة التي تقع خارج نطاق النشاطات الأساسية الحالية، بما في ذلك التوزيع الجغرافي؛ دراسة كافة الاستثمارات التجارية و عروض

المصاريف الرأسمالية الكبرى ورفع التوصيات للمجلس حول تلك الهامة منها، إما من حيث طبيعتها أو تكلفتها، تحقيق التوزيع الأفضل لموارد الشركة والتحقق من كفايتها؛ ومراجعة سياسات الشركة وضمان تنفيذها، وقد اجتمعت اللجنة ثلاث مرات خلال العام 2013م.

(2) لجنة المراجعة

الأعضاء: عبدالله بن محمد باسودان (رئيس اللجنة)، جيورجس بيره شوردرت، أسامة ميشال متّى و فرحان بن نايف الفيصل الجرباء.

تشتمل مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة على الإشراف على القسم الخاص بالمراجعة الداخلية في الشركة للتأكد من فعاليته في تنفيذ المهام الموكلة له من قبل مجلس الإدارة؛ ودراسة نظام المراجعة الداخلية وإعداد تقرير خطي حول رأي اللجنة وتوصياتها في هذا الشأن؛ رفع توصياتها لمجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين المراجعين الخارجيين (المستقلين)والتجديد لهم وتحديد أتعابهم . وبالإضافة إلى ذلك، تتولى لجنة المراجعة دراسة خطة المراجعة مع المراجعين الخارجيين وإبداء ملاحظاتها حول تلك الخطة؛ دراسة الملاحظات التي يبديها المراجع الخارجي حول البيانات المالية ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأن تلك الملاحظات؛ مراجعة البيانات المالية المؤقتة والبيانات المالية المؤقتة والبيانات المالية المؤتة والبيانات المالية المؤتة في الشركة وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها ومراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها، وقد اجتمعت اللجنة ثلاث مرات خلال العام 2013م.

(3) لجنة الترشيحات والمكافآت

الأعضاء: سكوت مارك جيجنهايمر (رئيس اللجنة)، ثامر أحمد عبيدات و رائد بن على السيف.

تشتمل مهام ومسؤوليات لجنة المكافآت والترشيحات على التوصية بعضوية الأفراد لمجلس الإدارة، المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركة، وقد اجتمعت اللجنة مرة واحدة خلال العام 2013م.

• التعويضات والمكافآت خلال عام 2013م

أعلى خمسة من كبار التنفيذيين (بما فيهم الرنيس التنفيذي والمدير المالي)	الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة	الأعضاء التنفيذيون في مجلس الإدارة	بآلاف الريالات السعودية
9,499	-	-	الرواتب والبدلات
2,791	-	-	المكافآت الدورية والسنوية
-	-	-	الحوافز
-	-	-	أخرى

عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات الشركات السعودية المساهمة الأخرى

الشركات المساهمة	الاسم
شركة العربي للاستثمار	رائد بن علي السيف
شركة الاستثمارات التعدينية المتحدة، شركة مكين كابيتال و	عبدالله بن محمد باسودان
شركة اليمامة للتمويل والاستثمار العقاري	

• أدوات الدين والخيارات والضمانات أو الحقوق المشابهة القابلة للتحويل

يوجد لدى الشركة ضمانات وحقوق مشابهة قابلة للتحويل متضمنة في اتفاقية تسهيل المرابحة المشترك. تتلخص التعهدات المالية المفروضة من قبل البنوك المقرضة لتسهيل المرابحة المشترك كما يلى:

- أ- التنازل عن بعض العقود والذمم المدينة.
- ب- رهونات على قيود التأمين والحسابات التشغيلية.
- تا قيود على القروض والضمانات التي تمنح للعملاء والموزعين والتجار وباعة التجزئة وباعة الجملة والموظفين.
- ث- عدم حصول الشركة على أي تسهيلات إضافية، كما تشترط التأمين على جميع موجودات الشركة.
 - ج- الأرباح قبل الفوائد والضريبة والاستهلاكات والإطفاء ومستوى الرافعة المالية.

باستثناء ما ورد أعلاه، لا يوجد لدى الشركة أية أدوات دين أو خيارات أو ضمانات أو حقوق مشابهة قابلة للتحويل من تاريخ التأسيس حتى تاريخ هذا التقرير.

• أدوات الدين المستردة

لم يتم استرداد أو شراء أو الغاء أي أدوات دين مستردة من قبل زين منذ تاريخ تأسيسها لغاية تاريخ هذا التقرير.

• سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس

يبين الجدول أدناه تواريخ حضور أعضاء المجلس لستة اجتماعات عقدت خلال عام 2013م، فضلاً يرجى ملاحظة أن إشارة (\checkmark) الواردة في الجدول أدناه تعني حضور العضو، أما (\star) فتعني عدم الحضور:

			\ <u></u>	· ,		# 	33 () 3 ; 5
إجمالي الحضور	25 نوفمبر	01 سبتمبر	15 يوليو	15 أبريل	27 مارس	20 مارس	عضو مجلس الإدارة
6	✓	√	√	✓	✓	✓	فهد بن ابراهيم الدغيثر
5	√	✓	*	√	√	√	عبدالعزيز بن يعقوب النفيسي
5	✓	√	*	✓	✓	✓	أسامة ميشال متّى
5	√	√	*	✓	✓	✓	سكوت مارك جيجنهايمر
5	√	×	✓	✓	√	√	ثامر أحمد عبيدات
6	√	✓	√	✓	√	√	فرحان بن نايف الفيصل الجرباء
6	✓	✓	√	✓	✓	✓	رائد بن علي السيف
5	✓	*	✓	✓	✓	✓	جيورجس بيره شوردرت
3	*	×	✓	×	✓	✓	عبدالله بن محمد باسودان
	8	6	6	8	9	9	مجموع عدد الحضور

• مصالح أعضاء مجلس الإدارة في العقود المبرمة مع "زين"

لا يوجد لأعضاء مجلس الإدارة أي مصلحة في العقود التي أبرمتها زين السعودية منذ تأسيسها حتى اليوم.

• التنازل عن التعويضات ويدل حضور الاجتماعات

لا توجد هناك أية ترتيبات أو اتفاقيات يتنازل بموجبها أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين في "زين السعودية" عن أية تعويضات أو بدل حضور اجتماعات خلال عام 2013م.

• التنازل عن أرباح الأسهم

لا يوجد أي ترتيب أو اتفاق يتنازل بموجبه أحد مساهمي "زين السعودية" عن أي حقوق في الأرباح.

الدفعات النظامية المعلقة

بلغ إجمالي المطالبات للجهات النظامية كما في نهاية السنة المالية 2013م 545,851,973 ريال سعودي لصالح:

- 1- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات:
- أ- رسوم الرخصة: 15,712,804 ريال سعودي، و
- ب- حصة الحكومة من الإير ادات: 255,462,106 ريال سعودي.
 - 2- وزراة المالية:
 - أ- القرض الحكومي: 274,677,063 ريال سعودي.

باستثناء ما ورد أعلاه، لا يوجد لدى الشركة أية دفعات نظامية معلقة لأية جهة حكومية أخرى.

• العقوبات، الغرامات أو القيود الوقائية

أصدرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (الهيئة) ثمانين (80) قراراً إدارياً بحق الشركة في العام المالي 2013م، وبلغ مجموع الغرامات المترتبة عنها 296,018,000 ريال سعودي. وقد اختلفت أسباب اتخاذ تلك القرارات الإدارية ضد الشركة، بحسب رأي الهيئة، وتراوحت بين تنشيط شرائح مفوترة دون وجود الوثائق التأسيسية الكاملة الخاصة بها، وغير ذلك من الأسباب.

وحسب النظام، قامت الإدارة القانونية لدى زين السعودية بالاستئناف ضد هذه القرارات فوراً أمام ديوان المظالم. وقد أصدر الديوان حتى تاريخه حكمين أوليين لمصلحة زين تم بموجبهما نقض قرارين من قرارات الهيئة بلغت قيمتهما مليوني ريال. أما باقي القرارات فما زالت منظورة أمام الديوان، وتبذل الإدارة القانونية كل جهودها الممكنة للحصول على أحكام غير قابلة للنقض وملزمة التنفيذ بخصوص هذه القرارات.

• مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

بلغت قيمة مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في "زين" كما في 31 ديسمبر 2013م 38.8 مليون ريال سعودي.

• إقرار مجلس الإدارة

يقر مجلس الإدارة بما يلي:

- أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية.
- انه لا يوجد أي شك يذكر بشان قدرة الشركة عل مواصلة نشاطها.

مجلس الإدارة شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين)